

فتح الباري شرح صحيح البخاري

ينقل وبأن اﻻ تعالى لا يقره على التماذى فى صلاة فاسدة وقد تقدم أنه خلع نعليه وهو فى الصلاة لأن جبريل أخبره أن فىهما قدرا ويدل على أنه علم بما ألقى على ظهره أن فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه وعقب هو صلاته بالدعاء عليهم واﻻ أعلم .
(قوله باب البصاق) .

كذا فى روايتنا ولأكثر بالزأى وهى لغة فىه وكذا السىن وضعت قوله فى الثوب أى والبدن ونحوه ودخول هذا فى أبواب الطهارة من جهة أنه لا يفسد الماء لو خالطه قوله وقال عروة هو بن الزبير ومروان هو بن الحكم وأشار بهذا التعليق إلى الحديث الطويل فى قصة الحديدية وسأأتى بتمامه فى الشروط من طريق الزهرى عن عروة وقد علق منه موضعا آخر كما مضى فى باب استعمال فضل وضوء الناس قوله فذكر الحديث يعنى وفىه وما تنخم وغفل الكرمانى فظن أن قوله وما تنخم الخ حديث آخر فجوز أن يكون الراوى ساق الحديثين سوفا واحدا أو يكون أمر التنخم وقع بالحديبية انتهى ولو راجع الموضع الذى ساق المصنف فىه الحديث تاما لظهر له الصواب والنخامة بالضم هى النخاعة كذا فى المجلد والصحاح وقيل بالميم ما يخرج من الفم وبالعين ما يخرج من الحلق والغرض من هذا الاستدلال على طهارة الريق ونحوه وقد نقل بعضهم فى الإجماع لكن روى بن أبى شيبه بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعى أنه ليس بطاهر وقال بن حزم صح عن سلمان الفارسى وإبراهيم النخعى أن اللعاب نجس إذا فارق الفم .

238 - قوله حدثنا محمد بن يوسف هو الفريابى وسفيان هو الثورى وقد روى أبو نعيم فى مستخرجه هذا الحديث من طريق الفريابى وزاد فى آخره وهو فى الصلاة قوله بن أبى مریم هو سعيد بن الحكم المصرى أحد شيوخ البخارى نسب إلى جده وأفادت روايته تصريح حميد بالسماع له من أنس خلافا لما روى يحيى القطان عن حماد بن سلمة أنه قال حديث حميد عن أنس فى البزاق إنما سمعه من ثابت عن أبى نضرة فظهر أن حميدا لم يدلس فىه ومفعول سمعت الثانى محذوف للعلم به والمراد أنه كالمتمن الذى قبله مع زيادات فىه وقد وقع مطولا أيضا عند المصنف فى الصلاة كما سأأتى فى باب حك البزاق باليد فى المسجد